الفصل الأول

الإطار الاقتصادي والسياسي للإعلام الروسي

يقدم هذا الفصل التطور الاقتصادي والسياسي في ربع القرن الأخير من حياة روسيا، الدولة الأكبر في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، والذي تحكم في مقدرات الإعلام الروسي، وسيطر على نمط ملكيته ومستوى حريته ومنطق سياساته التحريرية.

وفقا للدستور الروسي، فإن روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ذات نظام حكم شبه رئاسي، حيث رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة، وتتمحور روسيا الاتحادية أساسا، كدولة ديمقراطية تمثيلية متعددة الأحزاب، مع حكومة فيدرالية مكونة من ثلاثة سلطات:

السلطة التشريعية، الجمعية الاتحادية ذات نظام تشريعي ثنائي، يتكون مجلس الدوما من ٤٥٠ عضوا، و١٦٦ للمجلس الاتحادي، ومن صلاحيات السلطة التشريعية: وضع القانون الاتحادي، والتصديق على قرار رئيس الدولة بشأن إعلان الحرب، والموافقة على المعاهدات، كما لديها قوة إقرار الميزانية وسلطة إقالة الرئيس.

السلطة التنفيذية، رئيس الجمهورية هو رئيس أركان الجيش، له حق نقض مشاريع القوانين قبل أن تصبح قوانين سارية المفعول، كما يعين مجلس الوزراء، والمسئولين الآخرين، الذين يديرون ويطبقون القوانين الاتحادية وسياساتها.

السلطة القضائية، تتكون من المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، والمحاكم الاتحادية الأدنى، ويتم تعيين القضاة من قبل المجلس الاتحادي بناء على توصية من الرئيس، ويمكنها تفسير القوانين وإلغاء القوانين التي تراها غير دستورية.

ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر لولاية مدتها أربع سنوات (مؤهل للحصول على فترة رئاسية ثانية فقط، ولا يمكنه لفترة ثالثة) وتتكون وزارات الحكومة من رئيس مجلس الوزراء، ومساعديه، ووزراءه، وغيرهم من أشخاص يتم تعيينهم من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء (في حين أن تعيين هذا الأخير يتطلب موافقة مجلس الدوما)، وتشمل الأحزاب السياسية الرائدة في روسيا :روسيا المتحدة الذي يقوده فلاديمير بوتين، الحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، وروسيا العادلة.

خريطة روسيا الاتحادية

وقد ثارت تساؤلات المراقبين الغربيين حول النظام السياسي في روسيا، هل يتوافق مع مثيلاته في الديمقراطيات الليبرالية الغربية؟ وشكا الأكاديميون في كثير من الأحيان من صعوبة تصنيف النظام السياسي في روسيا، والمفتاح لشرح الأوضاع في روسيا يكمن في قول بوتين خلال فترة رئاسته لروسيا: من الواضح أنه ليس لروسيا نية لإنشاء «الطبعة الثانية» من النظام السياسي الأميركي أو البريطاني، بل إنشاء النظام الذي هو أقرب إلى التقاليد في روسيا وظروفها الخاصة.

فقد توقف تطور النظام السوفيتي بعد انتصار ثورة أكتوبر ١٩١٧ عند مرحلته الأولى، مرحلة «اشتراكية الدولة» التي أسس قواعدها لينين ثم ستالين، ثم تحجر النظام عند هذه النقطة حتى أخذ يميل إلى أن يتحول إلى رأسمالية الدولة في عصر ليونيد بريجينيف.

ومنذ بداية السبعينات من القرن العشرين، رعى بريجينيف صعود طموحات الطبقة القائدة المستفيدة من النظام أو طبقة «النومنكلاتورا»والأخير (مصطلح روسي يعني فئة الموظفين الإداريين أصحاب النفوذ في كافة الأنشطة: الحكومية، والزراعية، والصناعية، والتعليمية ... الخ، والذين حصلوا على وظائفهم بترشيح من الحزب الشيوعي، حينما كانت الأحزاب الشيوعية في سدة الحكم في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية) إلى أن تحول أعضاؤها إلى رأسماليين أصحاب ملكية على نمط بورجوازية الغرب، ثم اعتمد ميخائيل جورباتشوف ومن بعده بوريس يلتسين على هذه الطبقة من أجل إنجاز الإصلاحات المزعومة تحت عنوان جذاب: «إعادة هيكلة النظام وإضفاء الشفافية» أو البيروسترويكا والجلاسنوست.

وقد أثبتت التطورات التالية فراغ الشعار الذي اختفى وراءه مشروع إسقاط النظام بكامله، لتحل محله رأسمالية منفلتة لصالح بورجوازية خرجت من صفوف النومنكلاتورا.

وصاحب سقوط الاشتراكية المزعومة (في واقع الأمر سقوط رأسمالية الدولة) بالضرورة ردة فاحشة في مجال الحفاظ على ما يمكن تسميته بالمصالح الوطنية لشعوب الاتحاد السوفيتي، فانفجر الاتحاد وأصبحت الجمهوريات المكونة له دولاً تابعة للغرب بشكل استعماري جديد بالنسبة إلى بعضها مثل دول البلطيق، ودخلت روسيا نفسها في نفق لم يظهر بعد ضوء المخرج منه.

اعتمدت خطة الرأسمالية الغربية عابرة القومية ـ باشتراك جورباتشوف ثم يلتسين في تنفيذها ـ على تبنى وصفة «العلاج بالصدمة»، التي صممتها رأسمالية الاحتكارات الغربية من أجل تدمير فوري وشامل لمؤسسات الدولة بحيث يصبح المجتمع عاجزاً في مواجهة الهجوم المنهجي المخطط.

وقد ساهمت قطاعات واسعة من البورجوازية الروسية، ومثيلاتها في الجمهوريات المستقلة الجديدة، في تنفيذ البرنامج، بل قبلت أن تتحول إلى بورجوازيات كومبرادورية (بورجوازية الوكلاء التجاريون للشركات الرأسمالية الكبرى، وبالتالي ترتبط مصالحهم وتوجهاتهم بالدول الرأسمالية المتقدمة أكثر من ارتباطها بمقتضيات التنمية الوطنية لبلدانهم) لمعرفتها أن هذا هوثمن إثرائها السريع، وترتب على تضافر هذه العوامل إقامة نظام رأسمالي هش الهيكل، يتسم بالسمات التي سنتناول وصفها فيما يلي:

أولاً: تحول روسيا إلى وضعية هامشية في النظام الرأسمالي العالمي

تميل المنظومة الإنتاجية الروسية إلى أن تنحصر في قطاعات إنتاج المواد الخام للتصدير-ومنها النفط والغاز بصفة رئيسية ـ فلم تقم الحكومة بإصلاح القطاعات الصناعية والزراعية وهي قطاعات لا يهتم بها رأس المال الدولي ولا البورجوازية الكومبرادورية الجديدة المحتكرة للسلطة العليا.

وتعاني هذه القطاعات من شح الاستثمار المخصص لها، بالإضافة إلى إن الحكومة سمحت بتدمير التعليم والقدرات الإبداعية التي كان النظام السوفيتي يحافظ عليها حفاظ العين، وكان نمط التعليم السوفيتي ـ لا سيما التعليم العلمي التقني ـ يُعتبر من أرقى ما أُنجز عالمياً، وقد تم تدمير هذا الإنجاز بأسلوب منهجي صممه خبراء أمريكان.

من المسئول عن الكارثة؟ الطبقة الحاكمة التي فُتحت لها أبواب الإثراء الفوري من خلال نهب الملكية العامة، ولا سيما القسم من هذه الطبقة الذي استولى على الكومبينات أو المجمعات السوفيتية العظمى في استخراج النفط والغاز، فشكل هذا القسم نواة الأوليجاركية (حكم القلة من رجال الأعمال) الجديدة على نمط بلاد الجنوب المنتجة لمثل هذه الثروات من أجل التصدير.

وأصبحت الدولة الروسية بمثابة دولة ريعية تعتمد ميزانيتها على الريع ولا غير، وخضع الإصلاح الضريبي لنصائح البنك الدولي فتم تخفيض نسبة الضرائب المحصلة على أرباح الشركات إلى ١٧٪ فقط، في مقابل ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠٪ في الدولة الغربية، وكذلك أُلغيت أو تكاد الضرائب على الأرباح الموزعة ونسبتها في روسيا هي أيضاً ١٧٪، في مقابل ما يتراوح بين ٤٠ و٧٠٪ في الدول الغربية!

ثم تم تفكيك الصناعات التحويلية وبيع أقسام منها بأثمان رمزية لا صلة لها بالقيمة الحقيقية للأصول العينية (نموذج بيع القطاع العام في مصر في عهد الرئيس الأسبق مبارك) وذلك لإقامة منشآت تعمل من الباطن لصالح الاحتكارات الأجنبية التي تمتص الفائض المنتج في نشاطها، أي بعبارة أخرى تبنت روسيا أسوأ نمط من أنماط التبعية الجديدة.

فيما كان الوضع أسوأ في الجمهوريات الأخرى للاتحاد السوفيتي السابق، فأصبح رأس المال المالي يحكم أوكرانيا كما يحكم مستعمراته الأخرى في أوروبا الشرقية (بولندا، دول البلطيق، المجر الخ). وتقوم منظمات غير حكومية تمولها بسخاء أجهزة الإمبريالية بتنظيم "مظاهرات" تدعو أوروبا لتولى أمور إدارة الدولة.

ويعتمد نظام السلطة على طبقة «وسطى» جديدة نشأت مع التحول الكومبرادوري، وتتشكل هذه الطبقة من موظفين يقبضون مرتبات مرتفعة وظيفتهم خدمة الكومبرادور في إدارة أعمالهم.

وتختلف أوضاع روسيا الموصوفة هنا عن الصين التي رفضت «العلاج بالصدمة» وحافظت على استقلال رأسمالية دولتها ولم تسمح بتحويل صناعاتها إلى منشآت تعمل من الباطن لصالح رأسمال الاحتكارات الإمبريالية كما يقرر المنظر سمير أمين، ويبدو أن بوتين قد بدأ يدرك مدى التدمير الذي أصاب اقتصاد روسيا ويبدو أنه ينوى اتخاذ مبادرات من أجل إصلاح الأوضاع.

ثانياً: مركزية القلة الأولجاركية

لا يمكن فهم ما يجري في روسيا دون نظرة متعمقة على رجال الأعمال الكبار في روسيا أو تايكونات الصناعة الروسية الذين يطلق عليهم القلة الأوليجاركية أو (الأوليجاركيون)، فهم خلاصة تحول روسيا إلى الرأسمالية ولا يمكن أن يكتب شيء عن الاقتصاد والسياسة أو الإعلام الروسي دون الإشارة إلى دورهم وفهمه.

ولنقاد هذا التحول الرأسمالي، فإن الأوليجاركيين يمثلون: سياسات الخصخصة غير العادلة وغير القانونية، تجريد روسيا من أصولها القومية، تهريب رؤوس الأموال، السيطرة على السياسة الاتحادية والمحلية أو سياسات الدولة عموماً، والصعود الطاغي لانعدام العدالة الاجتماعية.

بينما يقرر المدافعون عنها وعن الإصلاح الروسي، أن الأولجاركيين هم المحرك وراء التغيير المؤسسي والتعافي الاقتصادي منذ ١٩٩٩ والقوة المجتمعية الوحيدة التي يمكن أن توازن البيروقراطية الروسية الفاسدة والمتوحشة.

وتعد درجة التركيز في الاقتصاد الروسي عالية للغاية، ولذا فإن اهتمام صناع السياسة بهم يتعدى موضوعات عدم الثقة، فالقوة الاقتصادية تتحول بشكل آلي إلى قوة سياسية ولذا فهم رقم مهم في معادلة التحول الديمقراطي في روسيا (أو ربما الفشل في هذا التحول الديمقراطي)، وكذا فإنهم يتحكمون في صادرات روسيا الأساسية وبالتالي يحددون وضعها في الاقتصاد العالمي، فضلا عن دورهم الحيوي في تأسيس الرأسمالية الحديثة والملكية الخاصة.

ولفظة القلة المالكة (الأورليجاركيين) له دلالات سلبية في أغلب الكتابات، وإن كان بعضها بدأ يعترف بوجودهم ويدعو إلى ضرورة احتواء السلبيات التي تشكلت في العقد الأول من الحقبة ما بعد السوفيتية والتي شهدت صعودهم الكبير أي أن كل من الصور الذهنية السلبية والإيجابية عن (الأوليجاركيين) حقيقية.

ويتحكم الأورليجاركيون في القطاع الأكبر من الاقتصاد خاصة صناعات الموارد الطبيعية (البترول - الغاز - المعادن - الخ) ويعد تركيز الملكية في روسيا أكبر من المعتاد في أي دولة رأسمالية، بل وربما يزداد ذلك التركيز في صناعات الموارد الطبيعية في ظل خصخصة حتى بعض الكيانات الاقتصادية التي تسيطر عليها الدولة.

ويبدو أن الأوليجاركيين يديرون مواردهم الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة من بقية الاقتصاديين والملاك، ووزنهم كما تقدم كبير وإن كان لا يعد كبيراً للغاية في وزن الاقتصاد العالمي، ولا يمكن الجزم بأنهم حصلوا على أصولهم بشكل قانوني؛ إذ أن بعضهم الذي كان يدير مشروعات الدولة هو الذي اشتراها مانعاً بقية من بيدهم المال من شرائها، ويعتقد أغلب الروس أنهم حصلوا عليها بشكل فيه الكثير من التلاعب، وهو الأمر الذي يشكل عقبة ضخمة في طريق التحول الديمقراطي.

وهي مشكلة لا تقتصر على روسيا وليست مستعصية على الحل، ولكن قليلة هي الدول التي نجحت في تخطي مصاعب التركيز العالي للملكية، فالأمر ليس سهلا وسوف يأخذ وقتا.

وكل السيناريوهات المحتملة مؤلمة وإمكانية نجاح أي منهم ليست مضمونة، والأمر يتوقف على سياسات الرئيس الروسي في ظل نظام سياسي عالي التركيز ويرجح سيرجي جوروييف أستاذ الاقتصاد بجامعة ساينس برو بباريس، وأندريه راتشينسكي أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد الجديدة بموسكو أن السيناريو المتصور سوف يجمع بين بقاء الوضع القائم والصفح عن تاريخ الأوليجاركيين الملطخ بعدم العدالة والسطو على أصول الدولة الروسية.

وقد زاد التدمير الجزئي الذي طالهم بفعل سياسات بوتين من القوة التفاوضية للبيروقراطيين ورجال الدولة الكبار على عكس فترة يلتسين التي شهدت صعود نفوذهم وإيصالهم إياه لسدة الحكم.

وكذلك فإن حال الأوليجاركيين الآن أفضل في ظل دفعهم ضرائب أكبر وهو ما يعفيهم من ابتزاز كبار المسئولين ورغبة البيروقراطيين في حلبهم، فالفاسدون من رجال الدولة يفضلون الرشاوى على الضرائب ولكن مع الشفافية ودفع الضرائب سوف ينجح الأوليجاركيين في التحايل على الفساد، وتحسين صورتهم في عيون الناخبين، وهو ما سيدعم شرعيتهم عبر الزمن على خلاف الوضع الراهن الذي يحرص فيه رجال الدولة الكبار على إبرازهم في صورة المستغلين غير الشرعيين حتى يسهل التحكم بهم.

والتداعي السيئ لهذا التحليل هو أن التحول الديمقراطي في روسيا سوف يأخذ وقتاً طويلاً، فالدول التي شهدت تركيزاً مشابهاً أسمى المحللون نظامها السياسي بنظام (الحزب ونصف)، أي حزب روسيا الموحدة الحاكم المحتفظ بالسلطة وبعض الأحزاب الاصطناعية التي تلعب على هامشه فضلاً عن جماعات المعارضة غير المنظمة، والوضع يمكن أن يستمر لعقود قادمة.

والمنافسة الحقيقية بين أحزاب قوية يمكن أن تحدث فقط عندما يحدث التطور الاقتصادي والمالي في ظل سياسات تنافسية وشفافية تقلل من معوقات دخول رأسماليين آخرين للسوق وتدعم صعود الطبقة الوسطى.

ولكن للأسف لا الأوليجاركيون ولا البيروقراطيون يبدو أنهم مهتمون بتطبيق هذه السياسات في روسيا قريبا، وهو الأمر الذي يجعل من قول المحللين السياسيين بغموض مستقبل النظام السياسي الروسي قولاً ذا مصداقية.

في ظل هذا الوضع، يتحكم الرئيس الروسي والكرملين في الأوليجاركيين المالكين لوسائل الإعلام الذين تعلموا الدرس الذي أعطاه بوتين بإمكانية نزع ملكية وسائل الإعلام بأساليب حاذقة غير مباشرة لا تصل للتأميم، وهو ما يجعل الإعلام طرفا تابعا في هذه المعادلة.

ثالثا: سلطة أوتوقراطية غير مسئولة

يحول نمط الرأسمالية الروسية دون تقدم ديمقراطي، وليس استمرار الممارسة الأوتوقراطية تعبيراً عن «بواقي الماضي»، بل تعبيراً عما تقتضيه ممارسة سلطة الأوليجاركية الكومبرادورية الجديدة، وفي هذا الإطار أقام

دستور ١٩٩٣ نظاماً رئاسياً يخفض سلطات الدوما أو (البرلمان المنتخب).

تتجاهل وسائل الإعلام الغربية عمداً هذه الحقيقة، فلا تدين النظم التي تتبنى الوصفة الليبرالية بنقص الديمقراطية، وتدينها فقط إذا سارت في سبيل آخر.

يحل الفرق بين أساليب الأوتوقراطية الجديدة وسابقتها السوفيتية في مجال آخر، فتخدم الأوتوقراطية الجديدة مصالح الأوليجاركية الكومبرادورية الجديدة، وانعكست النزاعات بين أطراف هذه الأوليجاركية داخل نظام الحكم. فأصبح كبار موظفي الدولة أطرافاً في هذه النزاعات من أجل استخلاص فوائد مالية في مقابل تحيزهم لطرف أو آخر، ويعتبر هذا الوضع أهم مصدر للفساد، وشهد الأمر بعض الأحوال عناصر من الأوليجاركية يدعون الغرب لإنقاذهم باسم الديمقراطية طبعاً.

اندرجت سياسة بوتين في مرحلتها الأولى في هذا الإطار، فاستخدم الرئيس تلك الوسائل ذاتها من أجل وضع أصدقائه من حلقات سان بطرسبرج (وهي قاعدته الأصلية في انطلاقه) في وظائف قائدة، و يحاول بوتين أن يعيد النظر في هذا المجال، بعد استقراره في السلطة.

يشارك الشعب الروسي بالطبع في مسئولية الانهيار علماً بأنه وجد نفسه في اضطراب بعد انهيار المؤسسات السوفيتية التي كان قد تعود على التعامل معها، ولكن النظام الجديد هو الذي يحمل المسئولية الكبرى في نهاية المطاف. فلجأ هذا النظام إلى استخدام العنف لتدمير ما تبقى من مؤسسات العصر السوفيتي حتى ضرب بالمدافع أول برلمان منتخب، ولم يكن اليمين الجديد قادراً على تخطى حدود تكوين جماعات صغيرة ترعد بالضوضاء، وعلقت وسائل الإعلام الغربية على هذه الضوضاء أهمية لا تستحقها.

ولا يزال هذا اليمين عاجزاً عن خلق حزب سياسي بالمعنى الصحيح، كما أنه لم يصبح قادراً على بلورة مشروع بديل للسوفيتية يكون متماسكًا ومقنعًا، يصاحبه خطاب أيديولوجي جذاب، وظل هذا اليمين أسيراً لبيروقراطية السلطة، ومضطراً إلى الاعتماد على مساندتها لتحقيق أهدافه

من نمط شبه رأسمالي في روسيا، مثل ما أسماه المنظر سمير أمين في ظروف مصر: النمط المنحط لرأسمالية المحاسيب.

أما الحزب الشيوعي فقد ظل يتمتع بدرجة ما من الشعبية، الأمر الذي انعكس في قدرته على جمع نصيب محترم من الأصوات في الانتخابات الأولى، إلا أنه ظل متجمداً دون تجاوز حدود الشعارات الدوجماتية الموروثة، وبالتالي ظل عاجزاً عن مواجهة التحدي الجديد، وشجع هذا العجز خشيته وخجله حتى أنه قبل تنازلات ـ مثل مساندته لدستور ١٩٩٣ـ لم تكن الموافقة عليها في مصلحته، ثم ظهر على يسار هذا الحزب مجموعات «ماركسية» مجددة ولكن هذه المجموعات هي الأخرى لم تخرج- إلى الآن- من عزلتها في حلقات نقاش دون مكاسب جماهيرية.

رابعا: تفكك النقابات

كان من المحتمل أن تقوم النقابات ـ في غياب الحزب الشيوعي- بدور فعال، على الأقل من أجل حماية الإنجازات الاجتماعية المحققة في ظل نظام الطائفية السوفيتية السابق، وفعلاً استمرت الجماهير تثق في نقاباتها، على الأقل خلال العقد الأول للنظام الجديد، أي التسعينيات.

ثم ارتكبت النقابات خطأً جسيماً، فتصورت إمكانية استمرار نظام الطائفية القديم الذي كانت طرفاً فيه، وقد شجع موقف العديد من كوادر إدارة الاقتصاد السوفيتي السابق دوام هذا التخيل، فوقف هؤلاء الكوادر مع عمال المنشآت المعنية في مواجهة نهب القطاع العام.

وذهب البعض منهم ـ مع كوادر نقاباتـ إلى تصور حل على نمط الاشتراكية الديمقراطية الغربية، أي إقامة مؤسسات ثلاثية الأطراف (أصحاب رأس المال، الدولة، النقابات) تقوم بمفاوضات بينية حتى تصل إلى قرارات جماعية في مختلف القضايا التي تمس إدارة المنشآت والشئون الاجتماعية (شروط التوظيف والعمل، الأجور، المعاشات الخ). ولعل هؤلاء تجاهلوا إن أيام الأسلوب الاشتراكي الديمقراطي المذكور قد فاتت في الغرب نفسه.

لم تمنع خشية النقابات وخجلها صعود النضال الطبقي الذي تجلى في إضرابات متكررة قوية، على أن هذه المبادرات ظلت «تلقائية» في معظم الأحوال - ونتاج لقرارات صادرة من القاعدة دون موافقة قيادات النقابات وعاجزة عن دفع النقابات لإصلاح نفسها أو- في غياب حدوث ذلك عن إنشاء نقابات بديلة.

أدى تضافر هذه العوامل السلبية إلى ردات متواصلة لوجود النقابات في الساحة، كما حدث في الغرب أيضاً، ولنفس الأسباب.

خامسا: صعود طموحات إقليمية منفلتة

أنتج سقوط النظام السوفيتي ظروفاً ملائمة لانفجار طموحات إقليمية منفلتة. ولئن كانت هذه الطموحات موجودة في ظل النظام السوفيتي، إلا أن السلطات بذلت المجهود المطلوب بروح من المسئولية، كي لا تنفلت الأمور باللجوء إلى التفاوض (لعله «المساومة») مع القوى المعنية، والعنف إن لزم الأمر.

تبخرت روح المسئولية، وصارت كل فئة تدفع مصالحها الخاصة دون اعتبار للمصالح الأعلى، بل أخذت تكتلات الأوليجاركية تستغل الطموحات الإقليمية عندما وجدتها تفيد مصلحتها.

ليست الحركات الإقليمية في روسيا «قومية» (أو «دينية») الطابع بالضرورة، فهناك على سبيل المثال طموحات إقليمية في أماكن نائية في سيبريا بالرغم من كون سكانها من الروس. ولكن هناك أيضاً حركات إقليمية ازدهرت على أرضية مطالب قومية، لاسيما في المناطق الإسلامية (مثل إقليم الشيشان). واستغل العدو الإمبريالي (الولايات المتحدة) المناسبة للتدخل السافر في شئون روسيا الداخلية، ثم لجأت السلطة المركزية الروسية إلى استخدام العنف في مواجهة هذه الحركات واستغلت عمليات الإرهاب التي باشرتها بالفعل بعض هذه الحركات لتبرير رد الفعل العسكري.

وهناك إشارات توحي أن بوتين بدأ يدرك خطورة الموقف، ولاسيما أن العديد من محافظي الأقاليم المنتخبين طبقاً للدستور قد أصبحوا أطرافاً في الحركات الإقليمية، فأصدرت الرئاسة قانوناً يتيح لها حق تعين موظفين

(أسمتهم «مديري الأقاليم») لهم حق الفيتو ضد قرارات المحافظين. مرة أخرى لا يتجاوز هذا الحل حدود ممارسة الأوتوقراطية تفاديا البحث عن حلول صحيحة من خلال التفاوض.

سادسا: غياب روسيا مؤقتاً عن الساحة الدولية

دعت القوى الإمبريالية العظمى الممثلة في «مجموعة السبع» روسيا للاشتراك في مجالسها (فأصبحت المجموعة مكونة من ثماني أعضاء) وذلك بعد سقوط النظام السوفيتي بقليل.

ولا تزال هذه المشاركة رمزية، دون أن يكون لها أي تأثير في مواقف الدول السبعة. فبينما تم حل اتفاقية وارسو العسكرية لا يزال الناتو قائماً، بل صارت ممارساته أكثر استفزازاً وعجرفة، وكذلك قُبِل انضمام روسيا لمجموعة السبع على أساس تبنيها مبادئ الليبرالية الاقتصادية دون تحفظ.

إلا أن تطور الأمور جعل قيادات روسيا تدرك خطورة الحال، إذ إن حضور روسيا في مجموعة الثماني (والمفروض أن روسيا أصبحت «صديقاً») لم يمنع الولايات المتحدة وأوروبا خلفها من التدخل السافر في شئون روسيا الداخلية، والقيام بمؤامرات عدوانية لاسيما في جورجيا ودول وسط آسيا وأوكرانيا.

يبدو أن بوتين قد أدرك أن الغرب لا يزال عدواً لروسيا الأمر الذي يفسر مواقفه الجريئة التي اتخذها في مواجهة الأزمات الدولية الأخيرة (سوريا، إيران، أوكرانيا)، ولذلك يمكن القول أن زمن غياب روسيا عن الساحة الدولية قد انتهي.

ويتذكر سمير أمين حوارًا جرى بينه وبين بعض المسئولين الروس (اليمينيين) في أعقاب سقوط النظام السوفيتي، إذ قالوا له: «خسرنا الحرب، ولكن سوف نكسب السلم، كما أن ألمانيا التي خسرت الحرب لم يمنع هذا صعودها الاقتصادي، فسوف نستفيد نحن أيضاً من تبنى مبادئ الليبرالية الرأسمالية بعد أن تخلصنا من الأوهام الاشتراكية الخيالية".

وكانت إجابته كالآتي: «أنتم لا تدركون اختلاف الظروف، لقد ساعدت الولايات المتحدة ألمانيا على نهضتها بعد الهزيمة، لأن واشنطن كانت بحاجة لأن تكون ألمانيا قوية في مواجهة العدو الحقيقي القائم الاتحاد السوفيتي، ويختلف الأمر اليوم فليس هناك وجود لأي عدو يذكر أمام الولايات المتحدة، وبالتالي لا تريد واشنطن مساندة صعود روسيا حتى لا تصبح مرة ثانية قوة عظمى، فالأفضل بالنسبة لها هو مواصلة تدمير بلادكم».

سابعا: التدهور الأيديولوجي

قامت الأيديولوجية السوفيتية الرسمية على تكرار بلا ملل لخطاب «الاشتراكية» إذ كان المصدر الوحيد لشرعية النظام قائماً على ذكر ثورة ١٩١٧.

طبعاً كانت الفجوة بين الكلام (حول الاشتراكية) والواقع عميقة، ولكن ليس هذا الوضع الشاذ يخص الاتحاد السوفيتي فقط.

فلا تقل عمقاً الفجوة التي تفصل الخطاب الأيديولوجي السائد في الغرب (ومفاده أن الليبرالية الاقتصادية مرادفة لتقدم الديمقراطية واستتباب السلم عالمياً) عن الواقع، فوظيفة الخطاب الأيديولوجي المبتذل هي بالتحديد إخفاء الحقيقة.

لجأ الخطاب السوفيتي أيضاً إلى تعبئة الشعور «بالوطنية فدعا إلى تكريس وحدة الشعب وراء زعمائه في مواجهة العدو الإمبريالي الرأسمالي، ووجد هذا الخطاب صدى ملحوظاً لأنه قام على تاريخ العداء للإمبريالية، علماً بأن هذا الخطاب قد ساعد الحكام على إخفاء نواقصهم في إنجاز التقدم الموعود، وليست هذه الممارسة خاصة بالتجربة السوفيتية، إذ يلجأ زعماء دول الجنوب إلى خطاب وطني مماثل حول معاداة الإمبريالية لمشروعهم المستقل.

واليوم، في ظروف صعود عداء الغرب لروسيا، يقوم الشعور بالوطنية الروسية بدور إيجابي. إلا أن مثل هذا الخطاب ما زال يؤثر في الشعب الروسي المشغول بمواجهة النتائج الكارثية للسياسة الليبرالية التي ينفذها النظام، فحل خطاب شوفيني بحت محل تعبئة الوطنية الصحيحة، ويغذى الخطاب

الشوفينى كراهية الجار ويحمله مسئولية (وهمية طبعاً) المصاعب التي يعاني منها الشعب الروسي. فأصبح المهاجر القوقازي أو الآسيوي يمثل هذا العدو، وليست هذه الظاهرة خاصة بروسيا، إذ أصبحت أداة خداع الشعوب في الغرب «المتقدم» (الحملات ضد المهاجرين) وفي الجنوب "المتخلف" مثل الحروب الأهلية «الدينية» أو «العرقية» في الوطن العربي وفي أفريقيا المعاصرة.

خروج روسيا من النفق؟ الرؤية الرأسمالية:

يرى مفكرو الرأسمالية الغربية أن روسيا وقيادتها حالة ما بعد حداثية، فهي ليست دولة سلطوية وليست دولة ديمقراطية، هي دولة تستخدم آليات الديمقراطية ومظاهرها فقط لتدعيم قوة الكرملين والرئيس بوتين، وتهميش أي معارضة له؛ أي دولة تستخدم آليات الديمقراطية لغايات غير ديمقراطية.

روسيا لديها انتخابات ولكن يتم تنظيمها بحيث تصب نتائجها في صالح الكرملين عوضاً عن صنع التوازنات بين كيانات الدولة، روسيا لديها مجتمع مدني ولكن مراقب حكومياً ومنظماتها غير الحكومية التي تتلقي دعمًا من الخارج يجب أن تسجل نفسها بل وتعلن عن نفسها تحت اسم (وكيل/ عميل أجنبي)، وخارج أسوار القنوات التليفزيونية الحكومية الكبرى بعدد مشاهديها الضخم، يوجد نوع نقدي من وسائل الإعلام خاصة على الإنترنت ولكن محاصر بشكل لا يمكنه من دعم أي معارضة حقيقية، وروسيا لديها شركات خاصة ولكنها تدار بشكل شبه إقطاعي أبوي داعمة الرئيس والكرملين بلا شروط، كالأفصال الإقطاعية مع الإمبراطور بوتين.

روسيا القرن الحادي والعشرين هجين ما بعد حداثي بمعنى أنها تستخدم تكنيكات ارتبطت بالفن ما بعد الحداثي وفلسفته، باستيش أو مزج عناصر مستعارة من الآخرين، مؤسسات كارتونية زائفة تذكرنا بمقولة/ وصف المفكر الفرنسي جان بودريار محاكاة أو حكائية زائفة، ومجتمع الفرجة بتعاظم شأن الإعلام المرئي الروسي دون جوهر.

يستطيع قادة روسيا اليوم الحديث عن الديمقراطية كما رواد التحديث الليبرالي في الصباح، وعن القومية الروسية مثل المتعصبين الشوفينيين بعد الظهيرة.

ويتخذ النظام الشكل الملكي متحولا إلى حكم الأقلية، ومن «سلطوية» السوق المفتوح على غرار (بونشيه) إلى جماهيرية متطرفة على غرار (شافيز) تحت شعارات خلقتها القيادة الروسية مثل: التحديث المحافظ، الديمقراطية الموجهة، منافسة بلا تغيير، وقادة الروس يجربون كل طريقة سياسية للتحكم عرفها التاريخ، ولذا يمكن أن تسمى الحالة الروسية (دكتاتورية ما بعد حداثية) في دولة تعيش في عالم المؤسسات المصطنعة، والحكايا المصطنعة بلا شيء حقيقي، دولة فيها النظام المالي وحتى اللغة والأفكار أصبحت فاسدة.

ويوافق المثقفون الروس في غالبيتهم على ذلك طالما ظلت روسيا الدولة والنظام في قوة ومنعة تحميها من التفكك ودعوات الانفصال وجماعات العنف السياسي، نعم ليس هناك حراك من تحت لفوق كما تقتضي الديمقراطية الكلاسيكية، ومعظم النخب المؤثرة لا ترى ضرورة لذلك.

وتعود جذور الشخصية السياسية لروسيا القرن الحادي والعشرين إلى التقاليد السوفيتية التي تتسرب من القمة للقاعدة الممثلة في الإحساس بالعبث الموروث من الفترة الأخيرة للحقبة السوفيتية.

فإعادة البناء أو (البيروسترويكا) جاءت متأخرة جدًا على حد تعبير (ألكسندر يوكوتفلييف) أحد مستشاري ميخائيل جورباتشوف الذي يرى أن سنوات الجمود الاجتماعي هذه قتلت المثالية الاشتراكية وزرعت وأشاعت العبث وفقدان الإيمان وفتور الهمة، وبجانب هذه الأمراض الاجتماعية، يضيف (ليف جودكوف) ـ رئيس مركز الاستشارات ليفادا ـ Levada مرض الازدواجية مستشهدًا بالنكتة التي تقول: "كنا نمثل أننا نعمل وكانوا يمثلون أنهم يدفعون لقاء هذا العمل".

تعلم الإنسان السوفيتي أن يعيش بوعي منفصم في عالمين: العالم الخاص وله قيمه النفعية الأنانية وعالم الشعارات الفارغة والتمثيل، فأن تسأل أحدهم بماذا تؤمن دائمًا كان السؤال الخاطئ.

فهذه الدراما العظيمة في العقود الأخيرة للأمة الروسية ليست انتقالا من مجموعة معتقدات يؤمن بها أناس متحمسون إلى مجموعة أخرى من المعتقدات، ولكنها ببساطة التحول من العقود الأخيرة للاتحاد السوفيتي التي كفرت فيها النخب بالشيوعية وإن كانوا يمثلون أنهم مازالوا يؤمنون بها، إلى الحاضر الذي لم تفتر فيه قدرة هذه النخب على الادعاء والتمثيل والمحاكاة عوضا عن تحقيق أشياء ذات معنى.

وخلال عقد التسعينات، جرى ترسيخ هذه الاتجاهات والعادات مع الاستفاقة من الوهم التي سادت في كل الطبقات والتي جرت في سياقها عمليات إصلاحية فاسدة مؤلمة وسريعة، وعندما خسر بوريس يلتسين الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، بدأ الكرملين في استخدام المؤسسات الجديدة للرأسمالية الديمقراطية لصالح غايات غير ديمقراطية على الإطلاق.

واصطنعت الدولة الروسية أحزاباً سياسية عملت بمثابة الفزّاعة أو خيال المآتة مثل حزبي (الديمقراطيون الليبراليون، والقوميون الجدد) اللذين استحدثهما الكرملين من أجل كسر الدعم الذي يستحوذ عليه منافسيهم من الشيوعيين.

وعملت الدولة بتنسيق مع الميديا التجارية التي امتلكها قلة من الرأسماليين اليهود أمثال بوريس بيريزوفسكي وفلاديمير جوسينسكي الذين كسبوا ماليا من انتصار يلتسين والذين نشروا الأسطورة التي تقول أن روسيا في خطر داهم من رجوع فاشستي للشيوعيين.

وانتشرت أسطورة البلشفيك المسلحين بالخناجر بين أسنانهم الذين سوف يأتون للاستيلاء على الأملاك، أما في الحقيقة فقد كان هناك إجماع (ضم حتى الشيوعيين) على حرية السفر للخارج، وحرية النشاط الاقتصادي، والمسيرات والمظاهرات والانتخابات كآليات للديمقراطية، ولم يتعرض أي

منها للتهديد باعتراف (جليب بفالوفسكي) أحد مديري الدعاية الانتخابية لـ (يلتسين) ثم بعد ذلك (بوتين).

وببلوغ تلك النقطة، كانت روسيا في الواقع قد ابتعدت عن الرأسمالية الديمقراطية، واستبدلت بالمؤسسات الحقيقية أخرى مصطنعة من قبل الكرملين بواسطة (التقنيين السياسيين) أمثال بافولوفسكي والذين كانوا الوزراء في روسيا الجديدة.

وبشكل مفارق كان التحرك في اتجاه ديكتاتورية ما بعد حداثية يجرى تحت لافتة (إنقاذ الديمقراطية الروسية)، ويقول (مرات جولمان) أحد قادة التكنوقراط السياسيين الذين يعملون بالكرملين: (خطأنا في ١٩٩٦ أننا ظننا أن الديمقراطية تعني إيقاف الشيوعيين بكسر العملية الديمقراطية)، وبعد وصول بوتين للرئاسة عام ٢٠٠٠، نظم الكرملين هذه الآليات التي تم اختبارها في التسعينات ووضعها في إطار مؤسسي متمحور حول بوتين.

واستغل الكرملين ارتفاع أسعار الطاقة العالمية للتحكم في التلفزيون الروسي واستبعاد الفاعلين السياسيين والاقتصاديين المستقلين، وكانت النتيجة انتصار عبث النخب وانتشار فقدان المعنى بينهم انتشار النار في الهشيم.

وتحكمت شخصيات مثل (فلاديسلاف سوركوف) مساعد بوتين للعلاقات الخارجية بالمجتمع الروسي مثل (ساحر أوز) خلال السنوات التي قضاها في مؤسسة الرئاسة، وعلى مكتبه كانت هناك تليفونات قادة أحزاب المعارضة الذين لبثوا في انتظار تعليماته اليومية عن كيفية إدارة الأصوات والانتخابات، وماذا يقولون في مؤتمراتهم الصحفية.

وفي كل أسبوع كان يلتقي مدراء قنوات التليفزيون بـ (سوركوف) في مكتبه في تلقين مختصر لاتجاهات نشر الأخبار، وكان (سوركوف) يحب أن يسمى نظامه (ديمقراطية ذات سيادة)، التي ليس لا أدنى علاقة بالديمقراطية بمعناها الكلاسيكي، ومنذ عام ٢٠١١، حل محله في منصبه تكنوقراطي أخر هو (يشيسلاف فولودين) الذي أسمى نفس النظام (المنافسة

دون تغيير الحكومة)، وفي كل الأحوال كان الكيان الذي يدير البلاد حقا هو (مؤسسة الرئاسة).

ويرى المنظرون الغربيون أن خروج روسيا من أزمتها يقتضي تقليص سلطة الكرملين والرئيس وفتح الأبواب لتكوين أحزاب جديدة تتيح للرأسماليين قيادة البلاد وإقالة البلاد من عثرتها بالانضواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي، أي إلغاء روسيا كقطب عالمي مؤثر في مقابل تمتع المواطنين الروس بثمار التنمية على النمط الغربي.

خروج روسيا من النفق؟ الرؤية الاشتراكية:

توحي قراءة الصفحات السابقة بأن روسيا تعيش عصر أفولها لدرجة بائسة، وأن مبادرات بوتين لقلب الاتجاه لم تأت بثمار تذكر إلى الآن، وهناك ظواهر اجتماعية توحي بأن الأفول لا يتعلق فقط بتدهور المنظومة الإنتاجية بل يلمس أيضاً المجال الديموجرافي- تعداد سكان روسيا في انخفاض- الأمر الذي يدل على أن فقدان الأمل في المستقبل أخذ يتفشى في المجتمع.

وترى بعض شخصيات اليسار الجذري الروسي بأن الأفول المذكور مؤقت، ويقوم تفاؤلهم على ملاحظة غياب شرعية نظام السلطة الراهن في أعين الشعب الروسي، وتشبيه الظروف الراهنة بما كانت عليه روسيا قبل انفجار ثورة ١٩١٧، فالمنتظر في نظر هؤلاء إنما هو انفجار موجة متكررة لحركة الثورة الاشتراكية، وليس أقل.

ويرى سمير أمين أن كلتا وجهتي النظر تفتقران للحجة، فمن جانب لم ينجز النظام الرأسمالي الليبرالي الحاكم أهدافه المعلنة، ولم يحقق أي درجة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تضمن استمراره، وبالتالي تظل الأبواب مفتوحة على تغيرات تمس جوهر الأمور، والمقولة صحيحة بالنسبة إلى روسيا كما هي صحيحة بالنسبة إلى أي منطقة أخرى من الكوكب، بما فيها الدول المركزية القائدة، وبالأولى دول الجنوب الصاعدة وغيرها.

ومن الجانب الآخر لم تظهر بعد ـ لا في روسيا ولا في غيرها من أقاليم العالم ـ قوة استطاعت أن تقيم الجبهة الواسعة المطلوبة لانقلاب في اتجاه التطور العام للنظام الاقتصادي العالمي العابر للقومية.

والسؤال المطروح لدى بعض الاشتراكيين هو الآتي: ما الشروط التي تتيح صعود موجة ثانية للحركة نحو الاشتراكية؟ علماً بأن هذه الموجة المطلوبة لا يمكن أن تكون تكراراً للموجة الأولى التي حركت الشعوب خلال معظم القرن العشرين، ثم بعد ذلك يمكننا أن نطرح نفس السؤال بصورة ملموسة وخاصة ظروف روسيا الراهنة: ما هي الخطوات الأولى المطلوبة والممكن تحقيقها والتي تدفع الحركة إلى الأمام في ظروف روسيا؟

انطلق بعض المفكرين من نظرة مجددة لقضية "بناء الاشتراكية"، قائمة على اعتبار أن السير نحو الاشتراكية يتجسم في مسيرة تاريخية تمتد على عقود من الأعوام، بينما قامت نظرة القرن العشرين على تخيل انتقال سريع للاشتراكية، ثم لفت النظر إلى تحول هام لطرح القضية نظرياً وعملياً، يمس إشكالية تعددية الأطراف المشتركة في الحركة نحو الاشتراكية، ويختلف هذا الطرح هو الآخر عن أطروحات ماركسيات القرن العشرين.

ورأت هذه الأخيرة أن هناك طبقة واحدة ووحيدة عليها أن تقود وتنجز التحول الثوري إلى الاشتراكية هي البروليتاريا، كما أن بعض فروع الماركسية التاريخية رأت أنه ـ في ظروف مجتمعات تخوم المنظومة الرأسمالية المعلومة ـ يمكن أن تقوم البورجوازية الوطنية (أو الدولة الوطنية) بتحقيق أهداف مرحلية أولى تنخرط في التطلع نحو الاشتراكية.

وتتبلور خلاصة التحليل في طرح مقولة (المشروع الوطني المستقل) بصفته الخطوة الأولى على الطريق الطويل للاستمرارية، ويرى بعض المنظرين أن «الاشتراكية» مرحلة أعلى في حضارة الإنسانية تقوم على مبدأ لحم النسيج المجتمعي على أساس سيادة الديمقراطية، ويحل محل لحمه على أساس سيادة السوق.

ويتجلى مضمون «المشروع المستقل» المطلوب والممكن في إقامة «رأسمالية دولة مستقلة» ذات توجه اجتماعي شعبي بصفتها الخطوة التي تفتح الباب لتطويرها إلى «اشتراكية دولة» ثم بالتدريج إلى تقدم الأخيرة نحو الاشتراكية.

والسؤال: كيف يمكن ترجمة هذه الخطوط العامة إلى برنامج عمل ملموس في ظروف روسيا اليوم؟

الحق أن عام ٢٠١٥ حمل ثلاث صدمات اقتصادية لروسيا كلها تدفع الاقتصاد الروسي نحو الركود متمثلة في: تراجع أسعار النفط والغاز، وإرسال قوات إلى أوكرانيا، والعقوبات المالية الغربية، ولن يعود التعافي للاقتصاد الروسي إلا بعودة الارتفاع في مستوى أسعار النفط العالمية وهذا أمر مستبعد في القريب العاجل، وإلا برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا وهذا لن يحدث إلا إذا انتهجت روسيا سياسة مغايرة في أوكرانيا وهو أمر مستبعد أيضا.

ولا يمكن تصور دور فاعل لدولة ما، إقليميا ودوليا، دون تماسك مجتمعي، واستقرار سياسي، وانتعاش اقتصادي مع قدرات عسكرية تكفل لها الهيبة والمكانة، إذ إن استعادة أي دولة لدورها تبدأ من تقوية الداخل، واحترام مواطنيها، والنهوض بهم صحيا، وتعليميا، ومعيشيا، فهل يجدي وجود قيادة كارزمية استثنائية وقدرات عسكرية هائلة مع ضعف اقتصادي؟، وهل تجدي تطمينات الزعيم فلاديمير بوتين عندما أكد أن العقوبات التي فرضت على روسيا ستواجهها بمزيد من الانفتاح والحرية الاقتصادية وليس بالانكماش؟!.

***

مراجع الفصل

١- أحمد عبد الله الطحلاوي: «استعادة الدور .. المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية»، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر٢٠١٤. ص ص ٥٥ـ ٦٠.

٢- سمير أمين:»سمات الرأسمالية في روسيا بعد السوفيتية»، السياسة الدولية، عدد (١٩٨)، سبتمبر- أكتوبر ٢٠١٤. ص ص ٦٠ـ ٧٥.

٣- سيرجي غوروييف وآليه تسيفنسكي: «روسيا وحتمية التحول الديمقراطي»، السياسة الدولية، عدد (١٨٨)، إبريل- يونيو ٢٠١٢. ص ص ١٢٠ـ١٣٥.

٤- معتز سلامة: «القطب العائد .. الدور الروسي في سياق إقليمي متغير»، ملف مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٥)، يناير- مارس ٢٠١٤. ص ص ١٥٠ـ١٧٠.

٥- نورهان الشيخ: «مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية»، السياسة الدولية، عدد (١٨٦)، أكتوبر- ديسمبر ٢٠١١. ص ص ١٥ـ٢٥.

٦- هاني شادي: «روسيا .. بوتين يعود إلى الكرملين»، الديمقراطية، عدد (٥٤)، مايو ٢١٠٢. ص ص ١٥١ـ ١٦٠.

٧- هاني شادي: التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

8- Peter Pomerantsev, Russia: A Postmodern Dictatorship, Global Transitions, Institute of Modern Russia, October 2013, pp. 5-15.

9- Sergei Guriev and Andrei Rachinsky, Oligarchs: The Past or the Future of Russian Capitalism, Journal of Economic Perspectives, 19(1), winter 2005. Pp. 131–150.

***

obeikan.com